WP IRAQ

تصدر كل يوم اربعاء
2024\10\30
العدد ٢٢٤

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

الإفلاس الدعائي لمحوري «الديمقراطية» و«المقاومة»

سمير عادل

يقول لينين قائد ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ «هناك عقود لا يحدث فيها شيء، وأسابيع تحدث فيها عقود».

لم نحتاج سوى اكثر من عام كي تتسارع الاحداث بشكل دراماتيكي، كي يكتشف العالم مدى الإفلاس الدعائي لدعاة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان الذين أصموا آذاننا طوال قرن من الزمان.

وبموازاته، ومنذ السابع من أكتوبر، تكشف الأحداث أيضا بشكل جلي ودون أي لبس عن الإفلاس الدعائي أيضا لمحور المقاومة والممانعة، التي رفعت شعارات «تحرير فلسطين» و«رمي إسرائيل في البحر» خلال عقود من القرن العشرين، بما فيها مرحلة انتقال البندقية من كتف الحركة القومية العربية عرابة «الأمة العربية » الى كتف الإسلام السياسي حاليا، وفي خضمها أي خضم تلك المرحلة، فمصير من حاول المطالبة برغيف خبز او فسحة من الحرية فبركة تهمة العمالة للصهيونية والامبريالية والزج في السجون والمعتقلات.

يمكن تفهم قتل يحيى السنوار رئيس المكتب السياسي لحماس وقائد عملية السابع من أكتوبر في ساحة المعركة، وهو يرتدي الزي العسكري مدججة بالعتاد، بأن هناك حرب بين طرفين ولا بد لأحد منهما تصفية الآخر. إلا أن ما لا يمكن استيعابه القبول به لكل من صنف نفسه في خانة الإنسان والادمية، هي التعليقات والتصريحات على مقتل السنوار من قبل البيت الأبيض ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوئيل غالانت، حيث تكشف لنا؛ على ان أسلوب عصابات المافيا هي معيار تحقيق «العدالة» الأمريكية والإسرائيلية في تصفية المعارضين والمخالفين لسياسة البلطجة التي تمارسها.

رسالة جون بايدن الى الكونغرس الأمريكي قبل أيام قليلة، بأخباره على إبقاء القوات الامريكية في الشرق الأوسط لحماية مصالح إسرائيل وامريكا، تميط اللثام عن مرحلة جديدة مفادها سعي جديد لعودة اخرى للولايات المتحدة الامريكية الى الشرق الأوسط، ولكن هذه المرة بقوام عسكرية كبيرة وضخمة من غواصة النووية والمدمرات والبوارج البحرية وحاملات الطائرات والدفاعات الجوية وأنواع مختلفة من الأسلحة المتنوعة والمتطورة. وتلك الرسالة وما ادلى به بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بعيد اعلان حربه على لبنان بعزم حكومته على تغيير خارطة الشرق الأوسط، هي محاولة جديدة لترميم النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد فشل الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية بتأسيس مشروعها «شرق أوسط جديد» بنكهة أمريكية مرتين في السابق. وكان قد وضع أسس المشروع المذكور لأول مرة بعد غزو واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، في عهد ما سمي إدارة المحافظين الجدد التي كان يقودها جورج دبليو بوش. والثاني بعد هبوب نسيم الثورتين المصرية والتونسية على المنطقة و سمي بالربيع العربي٢٠١١ وسعيها لترسيخ سلطة (الإخوان المسلمين) التي سمي زورا وتزيفا بالإسلام المعتدل لقيادة المشروع الأمريكي في المنطقة وشمال افريقيا وكان بزعامة باراك أوباما. والحق يقال فكانت سياسة جهنمية للالتفاف على الثورتين واحتوائها وعبر تكليف رسمي للجماعات الإسلامية لوأد الثورتين. أما المحاولة الثالثة هي اليوم، التي اعطى السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كما أعطى الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ فرصة ذهبية للانقضاض على العالم عبر الهيمنة والغطرسة الامريكية، واليوم وبأدواتها الكاسرة التي تسمى إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا ما اختبأت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية من مراكز الدراسات والإعلام المأجور ورجالات البنتاغون ومجالس إدارة شركات (لوكهيد مارتن) وول ستريت وموظفيهم الذين يمثلونهم في البيت الأبيض تحت يافطة القانون الدولي وحماية سيادة الدول وحقوق الإنسان والديمقراطية في دعم الطغمة الفاسدة في أوكرانيا في حربها ضد تمدد الامبريالية الروسية، ففي غزة ولبنان مزقت الطبقة الحاكمة الامريكية جميع اقنعتها الزائفة التي كانت ترتديها في حرب الوكالة في أوكرانيا. لقد أسدل الستار عن مسرحية النفاق التي طالت فصولها بتباكيها على أهالي غزة من قبل الإدارة الامريكية والغرب الديمقراطي. أن إدارة جون بايدن تتحدث اليوم علانية عن حق إسرائيل في حربها على لبنان تحت عنوان تدمير البنية العسكرية لحزب الله. وقد

التتمة ص ٣

اصدروا مذكرات اعتقال بحق قتلة متظاهري انتفاضة تشرين -أكتوبر
بدلاً من اعتقال متظاهري الانتفاضة في مدينة الناصرية

في الوقت الذي تنتظر جماهير العراق من حكومة محمد شياع السوداني تحقيق (وعودها) التي قطعتها عند تشكيلها، وهي محاكمة قتلة متظاهري انتفاضة تشرين-أكتوبر ٢٠١٩ والقضاء على الفساد وتقديم الفاسدين الى محاكم عادلة، وإذا بها، وبالاتفاق مع (القضاء) بإصدار مذكرات اعتقال بحق متظاهري مدينة الناصرية. ولم تكتف بذلك بل أرسلت جميع المعتقلين الى بغداد لممارسة الضغط عليهم وانتزاع اعترافات منهم، في الوقت الذي يجب أن يكون التحقيق في مراكز الشرطة في مدينة الناصرية من الناحية القانونية.

إننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي، في الوقت الذي ندين بشدة هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات السياسية لحكومة السوداني، التي تقف متفرجة أمام عبث المليشيات والفوضى الأمنية التي تنشرها في المجتمع، وفي الوقت الذي يسرح ويمرح قتلة المتظاهرين في الشوارع دون أي رادع وخوف، وفي الوقت الذي تطلق سراح مجرمي سرقة القرن مثل نور زهير وغيره، فإننا نطالب بطلاق سراحهم فوراً من دون قيد أو شرط.

كما نؤكد إنَّ ما ذهب إليه السوداني وفي هذا التوقيت بالذات، يقف خلفه الخوف والرعب من انتفاضة جديدة بسبب فشل حكومته، في توفير فرص العمل والقضاء على الفساد وحل مشكلة الفقر والخدمات. إنَّ من يستحق إصدار مذكرة الاعتقال هم قتلة متظاهري تشرين-أكتوبر الذين يعرفهم السوداني اكثر من غيره.

كما إنَّنا نوجه ندائنا الى جميع القوى التحررية في داخل العراق وخارجه لإدانة هذه الاعتقالات والمطالبة بأطلاق سراح جميع المتظاهرين.

إنَّ الحزب الشيوعي العمالي العراقي سيوظف جميع طاقاته وإمكاناته في النضال السياسي والقانوني والدعائي الى جانب القوى التحررية الأخرى لإيقاف الممارسات التعسفية لحكومة السوداني بحق متظاهرين تشرين-أكتوبر.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٤
نسخة الى / الأحزاب والمنظمات العمالية
بعثة الأمم المتحدة في العراق
الاتحاد الأوربي
منظمة العفو الدولية وهيومات وتش رايتس
حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

حول تشكل الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني!

الصفحة الثانية

توما حميد

الهجمة المرتدة والمضادة للنساء ما بعد الانتفاضة

حديث نادية محمود في الندوة الالكترونية التي عقدها تحالف امان النسوي في الذكرى الخامسة لانتفاضة تشرين ٢٠١٩، والتي عقدت في يوم ٢٥ تشرين الاول ٢٠٢٤

الحضور الاعزاء، لقد جرى التأكيد على اهمية دور ومشاركة المرأة في الانتفاضة، متعددة الاشكال والمستويات. وجرى تناول ايضا، النقد على هذا الدور، من حيث شيوع النمط الرعائي على دور النساء داخل الساحات، ولناحية عدم رفع مطالب نسوية في الانتفاضة.

قبل ان اتي الى الندوة هذه، قرأت التعليقات على اعلان ندوتنا، حيث قام البعض من قراء الاعلان، بالسب وتوجيه الشتائم، والاتهامات اللاخلاقية، بمنظمات الندوة. في الوقت الذي تتحدث هذه الجهات الناقمة على حقوق المرأة، عن اشراك النساء بالسياسة، واشتراكها في الانتخابات، يتناسون، ان تنظيم الندوات، وتشكيل المنظمات، والانخراط في الاحتجاجات والانتفاضة والثورة، هي اشكال من العمل السياسي. فلا يمكن اذا انخرطت النساء باحد هذه النشاطات يجري رميها بابشع الصفات والاتهامات. النقد يجب ان يوجه للفعل لا للاشخاص واتهامهم بدون اي وجه حق.

ولكن لا علينا. نعود الى ان حديث هذا اليوم، والذي سيتناول المرحلة التي اعقبت الانتفاضة، وكيف بدأت القوى الاسلامية بشن هجمة مرتدة ومضادة ضد حقوق النساء بعد تلك الانتفاضة.

يمكن لي تقسيم مراحل تلك الهجمة بثلاثة مراحل اساسية:

المرحلة الاولى: الهجمة على الجندر، وشيطنة هذا المصطلح، وتجريمه. وكان القصد من هذه الهجمة هي اسكاتنا كيلا ندافع عن المساواة بين المرأة والرجل. اسكاتنا عن المطالبة بانهاء التمييز الجنسي ضد النساء. لقد كان هذا التمييز هو احد اسباب انتفاضة النساء. لندع الارقام تتكلم، ليس قبل اربعة سنوات، بل الان، بعد تلك المشاركة العظيمة للنساء في الانتفاضة سنرى: في الاقتصاد: النساء تشغل فقط ١١٪ من سوق العمل. اليس هذا تمييز ضد المرأة؟ في تقرير اعدته وزارة التخطيط يذكر ان ٤٦٪ من الرجال يؤمنون بان من حقهم منع النساء من العمل. و٤٠٪ يؤمنون بان من حق الرجل ان يمنع النساء من المشاركة في الانتخابات. اليس هذا تمييز ضد المرأة واعطاء حق التصرف بحقوق المرأة للرجل؟ بل الاكثر من هذا، ان العقلية الذكورية لا تسود بين الرجال بل وبين النساء ايضا. حوالي ٦٢٪ من النساء يؤمنن بان من حق الرجل منع المرأة من المشاركة في الانتخابات. و ٣٦,٥٪ يؤمنون بان من حق الرجل منع النساء من التعليم. والاكثر من هذا: ٨٢٪ من النساء يؤمنن، من حق الرجل ان يمنع النساء من السفر، او حتى الذهاب الى مراكز صحية. و٦٣٪ من النساء يؤمنن بان من حق الرجل مراقبة سلوك وتصرفات المرأة.

كذلك من اشكال التمييز الاخرى، هو انه غير مسموح للمرأة ان تستخدم الفنادق، الا برفقة رجل من الاسرة. لا تستطيع المرأة لوحدها ان تستأجر غرفة في فندق لاغراض تخص عملها او حياتها الشخصية. يشمل التمييز عدم قدرة الامهات على اصطحاب اطفالهن للسفر بدون موافقة الاب، في الوقت الذي يستطيع الاب مرافقة اطفاله للسفر دون موافقة الام. اليس هذا تمييز ضد النساء؟ وفقا لدراسة اجريت برئاسة الدكتورة هند علي في الشؤون القانونية، تبين ان ٩٠٪ من الحالات المعروضة في المحاكم العراقية، هي قضايا تتعلق بالعنف ضد المرأة. لن نتحدث عن العمل الرعائي، غير المرئي، وغير المثمن وغير المقيم، والذي تتولى مسؤوليته النساء على امتداد السنين. والقائمة تطول عن اشكال التمييز الجنسي ضد المرأة.

ان مشاركة النساء في الانتفاضة لم تأتي من فراغ، بل جاءت تعبير عن الغضب من التمييز، والعنف المؤسساتي والمقنون ضد المرأة. كل هذه الاسباب ليست باقية في مكانها، بل هي في ازدياد.

اذن تمت الهجمة المرتدة والمضادة للنسوية وعلى الجندر، لانهاء المطالبات بانهاء التمييز ضد النساء، لاسكاتنا من مطالبتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، او ما يسمى بالعدالة والمساواة الجندرية.

المرحلة الثانية، التي شملتها الهجمة المرتدة والمعادية للنساء هي سعي الاحزاب الاسلامية المتنفذة في السلطة، تساندها القوى المعادية لحقوق المرأة ومساواتها، على الضغط على الدولة ومؤسساتها، لتغيير خطابها، التنصل من استراتجياتها، واعادة النظر حتى في مؤسساتها التي يفترض انها تعنى بقضايا المرأة.

تخيلوا ان العراق وضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وتتضمن هذه الاستراتيجية، الالتزام بالتمكين السياسي للمرأة، التمكين الاقتصادي للمرأة، والتمكين الاجتماعي، اضافة الى حماية المرأة من العنف الذي تتعرض اليه. ولكن مالذي حدث؟

لقد غيرت دوائر الدولة من اسم مؤسساتها المعنية بقضية المرأة من «دائرة تمكين المرأة العراقية» الى «دائرة شؤون المرأة العراقية». حيث مرة اخرى جرت شيطنة مصطلح « تمكين» المرأة وجرى تحميله بما لا يحمله. جرى توصيف «تمكين المرأة»، وتفسيره، حسب المؤسسات الحكومية، انه «تمكين للمرأة ضد الرجل»، وهذا « لا يجوز»!!! اعادوا تفسير المصطلح بما يروق لهم، حتى يجري التنصل من محتواه. وهكذا روجوا له عن خطأ. مع سبق الاصرار على تشويه المفاهيم والمصطلحات، حتى يتنصلوا منها.

علما، ان اقسام تمكين المرأة في دوائر العمل العراقية لم تقم بعمل ل»تمكين المرأة» بشهادة الكثير من العاملات والموظفات. ونحن نعرف ان الطبيبات والمهندسات،على سبيل المثال لا الحصر، يتعرضن الى التمييز ضدهن، سواء داخل بيئة العمل، او حتى داخل بيوتهن. ولدينا ابحاث صادرة بهذا الخصوص تؤكد هذه الحقيقة. ومع هذا استكثرت الدولة وجود هذه المؤسسة الشكلية الفارغة من المحتوى، استكثرت وجود كلمة « تمكين»، وغيرتها الى كلمة» شؤون المرأة». واذن تم نسيان الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية ٢٠٢٣-٢٠٣٠. واستراتيجيات اخرى كتبت لحماية المرأة من العنف.

كما تم نسيان قرار مجلس الامن المتعلق بالمرأة والسلام، رقم ١٣٢٥، والذي كان يفتخر به العراق، بانه البلد الوحيد في منطقة الشرق الاوسط، التي وضعت خطة وطنية لتنفيذه. لقد تم نسيان هذا القرار، ونسيان الخطة الوطنية باكملها. بقيت كل تلك الاستراتيجيات والسياسات حبر على ورق، تغيرت المؤسسات، والمصطلحات، وازيلت من التداول الحكومي الرسمي، مثل « التمكين» « الجندر»، بل اصبح محرجا حتى للمنظمات الدولية، استخدامها وسط تراجع حكومي عنها.

التتمة ص ٣

حول تشكل الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني!

توما حميد

لا يمكن تقيم الصراع الحالي في الشرق الاوسط وكل عمليات الابادة الجماعية والتطهير العرقي الذي تقوم به اسرائيل وسبل انهائها، دون معرفة التوازنات الدولية الحالية وتأثير صعود البريكس بقيادة روسيا والصين وتراجع مكانة الغرب على العموم. في اول عقدين بعد انتهاء الحرب الباردة كان الغرب بقيادة امريكا يختلق الحجج من اجل الذهاب الى الحروب، احتلال بلدان وتدبير عمليات لتغير انظمة غير مرغوب بها عند الغرب ليس بالمعنى الجغرافي بل الغرب الذي يشمل امريكا وبريطانيا والاتحاد الاوربي واسرائيل واستراليا ونيوزيلندا واليابان و كوريا الجنوبية وتايوان وحفنة من الدول الصغيرة في الكاريبي والمحيط الهادي الاخرى من اجل الابقاء على وحدة هذا القطب تحت قيادة امريكا. لهذا شهدنا حروب بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ ضد العراق و احتلال افغانستان في ٢٠٠١ وبعدها الحرب ضد ليبيا وسوريا وغيرها من التدخلات. اليوم بات الامر مختلفا الى حد كبير. رغم ان امريكا كإمبراطورية في طور الافول تسعى الى اثارة الصراعات وعدم الاستقرار وتميل الى التهديد والابتزاز والعنف من اجل ايقاف مسار هذا الافول و تخوض حرب بالوكالة في اوكرانيا وحرب بالوكالة في الشرق الاوسط وتخلق تشنجات مع الصين في بحر الصين الجنوبي، الا انها ليست مستعدة و مهيئة للدخول في حرب مباشرة مع اي قوة معتبرة منذ سنوات وخاصة بعد الهزيمة في افغانستان والاستنزاف الذي تعرضت له من خلال حرب اوكرانيا. وهذا ينطبق على الغرب ككل. لهذا يحاول الغرب بقيادة امريكا تجنب حرب شاملة ضد ايران ويقوم بالضغط على اسرائيل لتجنب التسبب في مواجهة كبيرة مباشرة مع ايران يتورط هو الاخر فيها .

الاسباب والعوامل هي كثيرة ومتشعبة لمحاولة تجنب مواجهة مع ايران، اذا ان الاخفاقات التي كان نصيب التدخلات السابقة اي الاخفاق في العراق وأفغانستان وسوريا وشبح اخفاق مدوي في اوكرنيا والخسائر المادية التي ترتبت على تلك التدخلات وعجز الميزانية الامريكية هي عوامل مهمة. كما ان صعود قطب قوي متمثل بروسيا والصين وقدرته على حشد عدد كبير من دول متوسطة الحجم والامكانات حوله، هو عامل اخر مهم جدا. لقد تمكنت الدولة القومية في روسيا من اعادة بناء نفسها والخروج من الشرذمة و الركود الذي لحق بها ابان انهيار الاتحاد السوفيتي. كما تمكن النظام في الصين من خلال رأسمالية هجينة اي المزج بين رأسمالية سوق الحر ورأسمالية الدولة من تحقيق نمو اقتصادي قل نظيره في التاريخ البشري بحيث اصبحت الصين اليوم قطب عالمي اقتصادي ومالي وتكنلوجي وقطب عسكري بشكل متزايد. ليس هناك شك بان

التتمة ص الأخيرة

كذلك احرجت المنظمات النسوية، والنسويات الناشطات ضمن اطر منظمات المجتمع المدني. للحد الذي فرضت على الدولة ان تتراجع عن ستراتيجياتها ومؤسساتها.

اما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة السعي مرة اخرى، الى الغاء وتغيير محتوى وجوهر قانون الاحوال الشخصية، تحت اسم «تعديل» قانون الاحوال الشخصية. رغم انها ليست المرة الاولى التي يتم فيها التعرض لقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨، فمحاولات استبداله، او تغييره قد بدأت منذ عام ٢٠٠٣، ولكنها المرة الاولى التي يصل فيها مشروع قرار التعديل الى مرحلة القراءة الاولى والثانية في البرلمان. مما يرتب خطرا جديا على تعديل هذا القانون، حيث لم يبقى سوى الاقرار عليه، والذي من المتوقع ان يجري خلال هذه الايام، ان التئم النصاب القانوني في البرلمان.

ان خطورة هذا القانون تكمن في انه سيشرع لقانون يجيز زواج الاطفال، وانه سيسلب الام، الحق في حضانة الطفل، اذا ماتزوجت بعد الطلاق، خاصة اذا بلغ عمر الطفل الثانية من العمر فما فوق. وان الام تفقد حضانتها للطفل حال بلوغه سن السابعة من العمر، اما في الارث، فان الرجل له من الحقوق بأرث الزوجة، مما لا تملكه الزوجة في ارث زوجها. حيث تحرم النساء من ارث الارض الزراعية او الارض على العموم. هنالك حركة واسعة محتجة، ومنظمة في تحالف ١٨٨، او حتى خارجه، وهنالك اعتراض اجتماعي واسع ضد هذا التعديل، الا ان ممثلي الاحزاب الاسلامية مصرون على المضي قدما به. واذا كان هنالك ما يعترض التصويت عليه، فانه قد يعود الى الاوضاع العسكرية في المنطقة، واوضاع الحرب، فرغم الاعتراض الاجتماعي الواسع، الا انهم يظهرون تصلبا واصرارا على تبنيه.

هذه هي مفردات الهجمة المضادة التي حدثت بعد الانتفاضة، والتي قامت بها التيارات الاسلامية، والقوى الرجعية المناهضة لحقوق المرأة في المجتمع.

الا اننا لا نملك الا ان نقول، ان التمييز والظلم بحق المرأة، من كل النواحي، كان احد الشرارات التي دفعت الى اسهام المرأة في انتفاضة تشرين، وان كل هذه الاسباب لازالت باقية، مما يدفع النساء الى الانتفاض مرة اخرى. لقد اظهرت القوى النسوية والمدنية تحالفا وتعاضدا قويا بعد اقتراح تعديل قانون الاحوال الشخصية، وهذا كان نتيجة من نتائج الانتفاضة، حيث فسحت المجال والفرصة لظهور المجتمع المدني، ومنظماته والحركات الاجتماعية، لتقف صفا واحدا ضد امتهان كرامة وحقوق المرأة والطفل.

الهجمة المرتدة والمضادة للنساء ما بعد...

نادية محمود

الإفلاس الدعائي لمحوري «الديمقراطية...

سمير عادل

ارجأت مشروعها مع فرنسا الى اشعار اخر بإيقاف الحرب وحتى تغاضت عن تطبيق قرار ١٧٠١. وأبعد من ذلك فقد وصلت إدارة جون بايدن الى وضع نهاية لمسلسلها السمج والممل عن التسريبات الممنهجة اليومية حول زعلها او امتعاضها او انزعاجها أو عدم علمها بما فعله ابنها الضال بنيامين نتنياهو. والاثنان بايدن ونتنياهو يعيشان اليوم منسجمين تحت سقف واحد، وهو سقف الأحلام والتمنيات بتحقيق «شرق أوسط جديد». وكل القرارات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية ومجلس الأمن نثرت في الهواء واخذتها الرياح، ولا شيء يوقف تحقيق استراتيجية أمريكا-إسرائيل في المنطقة، مهما بلغ الانحطاط السياسي والأخلاقي لما يسمى بالمجتمع الدولي، الذي يقف متفرجا أمام جرائم إسرائيل التي لم تضاهيها في التأريخ الحديث سوى جرائم النظام النازي في ألمانيا.

على الجانب الآخر يقف محور المقاومة الذي في حالة لا يحسد عليها. فقضية فلسطين والقدس وضع جانبا، والخطوط الحمراء في ضرب حزب الله من قبل إسرائيل تحولت الى خطوط خضراء، وأصبحت القضية المحورية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي انقاذ الجمهورية الإسلامية من خطر نشوب اية حرب ضدها، وخاصة عندما افشى نتنياهو بالسر في خطابه للشعب الإيراني بسعيه لإسقاط النظام السياسي في إيران. وتدور الماكنة الدبلوماسية الإيرانية بسرعة اكبر من السرعة اللبنانية، لإيقاف الحرب في لبنان وتطبيق قرار ١٧٠١، وكل ذلك من اجل انقاذ رأس حزب الله، السد الدفاعي، عن النفوذ القومي الإيراني والمطل على البحر المتوسط وبوابة التمدد الى الشرق الذي سمي بالعربي.

واكثر من ذلك يصف لنا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في الخارج في خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للسابع من أكتوبر بأن ما قتل ودمر في غزة على يد الفاشيست الإسرائيليين واطلاق ايادیهم في الضفة الغربية هي خسائر تكتيكية. ويبدو ان معيار النصر والخسائر الاستراتيجية التي لم تمنى بها حماس هو استمرارها تحت الأرض وفي خارج قطاع غزة. فموت العشرات آلاف من الأطفال وجرف الأراضي وتحويل غزة الى منطقة غير قابلة للعيش وترحيل حل القضية الفلسطينية وتأسيس دولة مستقلة للشعب الفلسطيني الى اجل غير مسمى، فلا تصب في قائمة الخسائر التكتيكية.

لا شك أن دولة إسرائيل الفاشية هي من تتحمل المسؤولية على ما حدث وما يحدث من جرائم سواء قبل السابع من أكتوبر او ما بعده. بيد ان استخفاف قادة حماس بكل هذه الخسائر الهائلة وتسميتها بالتكتيكية، فاي معيار للإنسانية لها، ولشعب قدر العيش تحت سلطتها، وهل للقضية الفلسطينية ستكون لها وقعها وتكون ملهمة وتكتسب مصداقية في صفوف الشعب الفلسطيني! إذا كانت كل هذه الخسائر تعتبر تكتيكية ولا قيمة لها في الاستراتيجية الدعائية والسياسية لحماس. وبنفس السياق، يسمي نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله تهجير أكثر من ثلث لبنانيين من بيوتهم ومنازلهم بالانتصار، ويغض الطرف عن كل يحدث من جرائم على يد إسرائيل في لبنان ويلخص إنجازاته بعدم السماح لعودة ٦٠ الف نازح إسرائيلي الى مستوطناتهم في شمال إسرائيل، ويجدر بالذكر انهم يسكنون الفنادق. في حين مئات الاف من اللبنانيين يفترشون العراء في شوارع المدن، وهؤلاء وضعهم حزب الله كبش فداء للدفاع عن وجوده السياسي في لبنان وحماية حلفه مع ايران في المنطقة. وتحول الان خطاب قاسم من المساندة لسكان غزة الى الدفاع عن لبنان. ومنذ الأيام الاولى اشرنا ان حزب الله دخل في خط المواجهة مع إسرائيل عبر تحديد قواعد الاشتباك، ليس من أجل الدفاع عن سكان غزة ولا على عدالة القضية الفلسطينية، بل كان يخشى من اليوم الذي يعيش رحاها الآن. كان يحاول درء خطر دولة إسرائيل الغارقة بوحشية جرائمها بعد التخلص من حماس. ويصل خطاب نعيم قاسم الى ابعد مديات السخرية عندما يقول لمريديه لولا دعم الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل لهزمت الاخيرة، ولكن ماذا عن دعم ايران لحزب الله هل دون دعمها كانت قادرة على الانتصار على إسرائيل، او لنقل على الأقل الاستهتار في طول لبنان وعرضه على مدى عقود من الزمن والحفاظ مثل أقرانه في المعادلة السياسية اللبنانية على الخطاب الطائفي المقيت، وهو المسؤول الأول عن ما حدث من تفشي الفقر والبطالة والفساد واحلال قانون المليشيات مثلما هو يحدث لدينا في العراق!

ان المعطيات المادية لكلا الطرفين، يكشف لنا عن مديات التحقير للإنسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة. ان الالة الدعائية لقطب الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحور المقاومة، عبر بشكل جلي ودون أي لبس عن إفلاس مطلق بامتياز. وكلاهما يحاربان من اجل صياغة معادلة جيو سياسية جديدة، لكل واحد منهما مكانة وموطأ قدم فيها، بينما الشعب الفلسطيني واللبناني يدفعون حياتهم وأمنهم وحريتهم ثمن على مذبح نفاقهم وكذبهم الفاضح. وفي خندق المحورين، الغرب الديمقراطي وحقوق الإنسان الداعم للسياسات النازية لإسرائيل، وخندق التمدد القومي الإيراني وحلفائه من المليشيات في المنطقة، لا مكان للإنسان ولا لقيمته واعتباره. وفي كلا الخندقين لن تجد ابدا حل القضية الفلسطينية سوى في سياق الدعاية السياسية، لان بحل القضية الفلسطينية عبر تشكيل دولة مستقلة للشعب الفلسطيني، ستتغير خارطة الشرق الأوسط أيضا، لكن ليس لصالح هيمنة وغطرسة الامبريالية الامريكية ولا لصالح النزعة التوسعية القومية للجمهورية الإسلامية في ايران، ومحورها المقاوم والممانع، ولذلك نجد كلاهما يقاومان بشكل او باخر حل القضية الفلسطينية.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

حول تشكل الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن ...

توما حميد

وقوف هذا القطب خلف ايران يزيد من قدرتها في هذه المواجهة مع اسرائيل المدعومة من الغرب. فقد تمكنت ايران من تفادي اضرار الحصار الذي فرضه الغرب عليها وبدأ الاقتصاد الايراني يشهد نمو قوي نسبيا في السنوات الاخيرة بسبب دعم هذا القطب. كما قامت روسيا بنقل التكنلوجيا الحربية الى ايران، وغيرها من اطراف هذا القطب. هذا ما يفسر قدرة كل من الصين، وكوريا الشمالية وايران من انتاج صواريخ فرط صوتية بعد وقت قياسي من انجاز روسيا لهذا الاختراق التكنلوجي وقبل ان يتمكن اي بلد غربي من تحيق مثل هذا التقدم. ان انكشاف زيف الغرب وانفضاح المساعي السابقة لتسويق الروايات والحجج حول الذهاب الى الحرب ومحاولة تغير الانظمة المعادية واثارة الحروب الاهلية وعدم الاستقرار والقلاقل والتشنجات بسبب التطور التكنلوجي بما فيه ظهور التلفونات الخلوية ووسائل التواصل الاجتماعي بحيث لم تعد وسائل الاعلام الرسمية المصدر الوحيد للأخبار ونشر الوقائع، قد لجم الغرب. كما ان حجم ايران من الناحية الجغرافية والسكانية هو عامل يعيق اي محاولة احتلال او تدخل عسكري بري ضد النظام وحتى توجيه ضربة قاتلة للنظام الايراني. لقد تفادت اسرائيل وبتوجيه من الغرب ضرب البرنامج النووي لان منشئات هذا القطاع موزعة على عشرات المواقع على عموم ايران وهي محصنة بشكل جيد. كما تفادت ضرب المنشئات النفطية والاقتصادية الاخرى لان مثل هذا الاجراء سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط بشكل جنوني ودخول الاقتصاد الغربي والعالمي في ركود عميق وخاصة ان ايران قد تقوم بخنق مضيق هرمز في هذه الحالة. وسوف يطلق مثل هكذا عمل يد ايران لضرب المنشئات الاقتصادية الاسرائيلية من منشئات الغاز الطبيعي، ومصافي التكرير، ومحطات الطاقة مما سيكلف اسرائيل عشرات المليارات ودفع كل المجتمع الاسرائيلي في ازمة عميقة وجودية وهو امر لا يمكنها تحمله.

ولكن العامل الاهم في تفادي الغرب للحرب في الشرق الاوسط هو الخوف من فلتان الاوضاع واندلاع الثورات في البدان الغربية نفسها. لم يعد من السهل في الوقت الذي يواجه الانسان في الغرب مايسمى بأزمة غلاء المعيشة ان تذهب الحكومات الى حروب اختيارية يمكن تفاديها. لذا نجد ترامب يتحدث عن انهاء الحرب في اوكرانيا و لجم السياسة العسكرتاري والتدخلية الامريكية في الخارج لان لامريكا مشاكل كافية في الداخل يجب التعامل معها حسب قوله. ان احتمالات صعود مايسمى ب» اقصى اليمين» و» اقصى اليسار» يقلق المؤسسة الحاكمة في الغرب كمؤشر لاحتمال حدوث حروب اهلية وثورات في هذه البلدان.

يجب الاشارة رغم كل هذه الوقائع، لايمكن استبعاد خطر الحرب بشكل كاملا. من جانب اخر، بالرغم من كل مايقال فان ميزان القوى يميل لصالح ايران والقطب الذي يقف خلفها. رغم كل النشوة التي شعرت به الطبقة الحاكمة في اسرائيل بعد تفجير البيجرات واغتيال كامل قيادة حزب الله وشخصيات مهمة من حماس اهمها اسماعيل هنية ويحيى السنوار وقتل الاف من النساء و الاطفال وتهجير الملايين من الفلسطينيين واللبنانيين، الا ان اسرائيل في مازق حقيقي. فالجيش الإسرائيلي مرهق ومنهك. نصف الجنود الاسرائيليين يعانون من

اضطراب ما بعد الصدمة ويشهد الجيش معدلات عالية من الانتحار. ورغم كل الدعايات لم يتمكن من القضاء على حماس بعد سنة من الاعمال العسكرية. كما ان الجيش الاسرائيلي يراوح في مكانه في محاولة اجتياح جنوب لبنان. باختصار لم يتمكن هذا الجيش من تحقيق اي من الاهداف التي رسمت له من اعادة الإسرائيليين المهجرين من الشمال او دفع حزب الله الى مابعد نهر الليطاني، او تحقيق الردع ضد حزب الله او ايران والقضاء على حماس. وليس هناك اي مسار لخروج اسرائيل من هذا المأزق. لقد كان لإسرائيل نافذة مباشرة بعد اغتيال السنوار للخروج كمنتصر من خلال اعلان النصر بعد القضاء على قيادة حزب الله وقتل السنوار والدخول في مفاوضات جدية ولكن طبيعة الحكومة الاسرائيلية اليمينية، والعنصرية التي تؤمن بالتفوق العرقي ووجود شخصيات مثل بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير حال دون ذلك. لقد جاء الرد الاسرائيلي الباهت والفاشل على ايران ليزيد من الانطباع بان من له قوة ردع هو ايران وليست اسرائيل. ولكن من الواضح ان العمليات العدائية بين الطرفين التي تعكر جو ملايين من البشر وتسبب في اضطراب حياتها سوف تستمر وربما تتصاعد.

رغم انسداد افاق إسرائيل الا انها تمتلك قدرة هائلة على القتل والتدمير ضد المدنيين وسوف تستمر المذابح والابادة الجماعية. وليس اي من الاطراف سواءً الغرب أو القطب الروسي-الصيني او ما يسمى بمحور المقاومة مهتم وفي عجلة لإنهاء المذابح اليومية في فلسطين ولبنان. الغرب يريد ابقاء الشرق الاوسط تحت نفوذه من خلال اسرائيل وهذا يتطلب دعم إسرائيل حتى عندما تقوم بعمليات الابادة الجماعية. ان مايسمى بمحور المقاومة يتغذى على جرائم اسرائيل. روسيا والصين تستفاد من الحرب في الشرق الاوسط لأنها تبقي الغرب مشغولا ولهذا لاتعمل بجدية لإنهاء هذه المأساة. وليس معلوما كم من الوقت ستستمر هذه المذابح اذا تركت مسألة ايقافها وحل قضية فلسطين للدول والحكومات البرجوازية، اذ ليس هناك اي معيار قانوني واخلاقي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر. هذا لايعني بان مشاعر رئيس هذه الدولة اوتلك لاتخدش لمشاهدة منظر قتل الاطفال في غزة ولكن يعني ان المعادلات والمعايير والاخلاق الحالية التي تحكم العلاقات الدولية تحول دون ان يترجم هذا الغيظ الى خطوات عملية لوقف الجينوسايت في الشرق الاوسط.

من هنا تبرز الحاجة الى بناء جبهة عالمية تكون الطبقة العاملة وخاصة في الغرب عمودها الفقري لوقف هذه المأساة. بإمكان الطبقة العاملة اذا تنظمت من خلق ضغط مؤثر على الطبقة الحاكمة في الغرب لوقف العربدة التي تقترفها اسرائيل من خلال وقف الدعم المقدم لهذه الدولة الهمجية والعنصرية. ان تشكيل الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني هي خطوة مهمة في هذا المسعي. يجب تقوية والتعجيل في هذا المسعى قدر الامكان من اجل وقف الصراعات وعمليات الابادة الجماعية والتطهير العرقي في اسرع وقت.